

المسانيد ومكانتها في علم الحديث النبوي

ل الدكتور نور الدين عتر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، واختص هذا الدين بالوعد الإلهي القاطع: (إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون). وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الذي جاء بالدين الكامل، الكافل بتحقيق كل خير وسعادة، المحفوظ من كل تغيير أو تبديل، ومن أي نقص أو زيادة، على آله وصحبه وأتباعهم، إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن بحث (المسانيد) مفيد وهام، يقف القارئ من خلاله على نوع خاص من الجهد العلمي لتمييز الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإفراده عن غيره، كما يقف على نوع خاص من الترتيب في جمع الأحاديث التي تناقلها الرواة، فإن كتاب (المسند) لا يجمع الحديث النبوي مرتباً على حسب الموضوعات بل يجمع الأحاديث على ترتيب روايتها من الصحابة الكرام رضوان الله تعالى أجمعين. ويوقفنا هذا البحث على مرحلة تاريخية من مراحل تدوين الحديث لها أهميتها البالغة، لما كان لها من الأثر العلمي العظيم.

والجدير بالذكر في هذا التقديم أننا لم نكتف ببحث (المسانيد) من زاوية علم المصطلح وما في مصادره من معلومات قيمة عن المسانيد، بل أردفنا ذلك بفوائد تزيد البحث قيمة وإثراء، وألقينا الضوء على الموضوع من جوانب متعددة شاملة.

وأصرح هنا بأن الموضوع من هذه الناحية يطول بسطه واستفتاءه جداً، لكننا لاحظنا في هذا البحث تلبية حاجتنا الثقافية العامة، وألا تتجاوز ما تمس إليه الحاجة من هذه الزاوية، والله تبارك وتعالى هو الموفق والمعين.

المسانيد والإسناد

المسانيد:

جمع، مفردة (مسند)، والمسند لفظ مأخوذ من (السند)، والسند لغة: يطلق ويراد به ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، ويراد به ما يعتمد عليه، من قولهم فلان سند: أي معتمد.

ويطلق علماء الحديث هذا اللفظ (السند) ويريدون به الطريق الموصلة إلى متن الحديث، أي نص الحديث، والمراد بالطريق هنا رجال الحديث، سمي السند بذلك لأن رجاله يرفعون الحديث إلى قائله وينسبونه إليه، لأن العلماء يعتمدون على السند في الحكم على الحديث بالصحة إذا كان السند مستوفياً شروط الصحة مع استيفاء المتن لها.

الإسناد خصوصية للمسلمين دون غيرهم:

من هذه التسمية الدقيقة التي أخذت تلك المعاني بعين الاعتبار في تسمية سلسلة رواة الحديث سنداً يبرز الاهتمام العظيم الذي أولاه المسلمون للإسناد، ولقد كان الإسناد سنة إسلامية على غاية من الأهمية، استنها المسلمون وكانوا هم أول من استنها في التاريخ، لم يكن الإسناد لأمة قبلهم.

وذلك أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم لما خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة وأدائها إلى العالم كان الجو الثقافي لدى الأمم خلوا عن أي أثر من قاعدة أو قانون يتعلق بالرواية وضبطها، والمحافظة على المرويات وصيانتها بل كان هناك واقع مظلم عند الأمم الأخرى، فقد فرطت في كتبها المقدسة حتى أصبحت مختلطة بأقاويل سقيمة، وأقاصيص وحكايات خرافية، مما ينبو الذوق عن ذكره فضلاً عن تدوينه.

لكن الإسلام العظيم الذي تكفل الله بحفظه وجعله علاجاً ناجحاً لكل أدواء الإنسان ومسعفاً لكل متطلبات الحضارة أرشد الصحابة ووجههم بتوفيق الله تعالى وتسديده إلى أن يحافظوا على الحديث النبوي باتباع قواعد الرواية المسندة التي يذكر كل ناقل سنده بنقلها، أي يبين عن تلقى روايته، ويذكر الوسائط واحداً عن الآخر إلى النهاية، فظهر السند منذ مطلع عهد المسلمين بالرواية، والتزموا به حتى لا يقبل نقل من ناقل إلا ببيان سنده. وسجل التاريخ للمسلمين خصوصية ليست لغيرهم من الأمم على الإطلاق، حتى إنك مهما بحثت لدى الأمم الأخرى وجدت من المحال أن تجد عندهم نقلاً واحداً مسنداً بتناقل الرواة الواحد عن الآخر حتى يصل إلى نبي من أنبيائهم عليهم السلام.

المراد بالمسند اصطلاحاً:

نجد بالبحث عن هذا المصطلح في المراجع أن المحدثين يستعملونه لعدة معانٍ، وهي:

- ١- الحديث المسند: وهو الحديث الذي اتصل بسنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
 - ٢- الكتاب الذي يجمع أسانيد أحاديث كتاب معين، مثل (مسند الشهاب) وهو كتاب يذكر أسانيد أحاديث كتاب الشهاب.
 - ٣- الكتاب الذي يخرج الحديث بسنده مرفوعاً، ومن ذلك تسمية الإمام البخاري كتابه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).
 - ٤- الكتاب الذي يخرج الحديث بسنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرتب على أسماء الصحابة، وهذا المعنى هو المشهور والمتبادر عند إطلاق كلمة مسند على كتاب من كتب الحديث، مثل المسند للإمام أحمد، والمسند لأبي يعلى الموصلي والمسند لإسحاق بن راهويه.
- وقد جرى العرف بين أهل هذا الفن على أن تنسب هذه الكتب إلى مؤلفيها، فيقال: مسند أحمد، ومسند إسحاق بن راهويه، وهكذا، ولعل السر في ذلك أن معظم من جمع كتاباً على هذا النظام أطلق عليه هذا الاسم (المسند)، فاحتاجوا إلى تمييزها عن بعضها، كانت النسبة إلى المؤلف خير وسيلة لذلك.

تاريخ المسانيد:

إن تاريخ المسانيد يلقي لنا الأضواء المساعدة على معرفة الأهداف الجليلة التي توخَّها المحدثون من تأليف هذه المسانيد، وقد استطعنا بالدراسة أن نتوصل إلى نتائج لها أهميتها في الموضوع.

وأول ما نلفت النظر إليه هو التنبه إلى أن فكرة جمع المسانيد وظهورها في عالم التصنيف للحديث النبوي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتدوين الحديث نفسه، مما يزيدنا علماً بأهمية الكتاب المسند ومكائنته، لذلك فإننا نمهد بهذه اللوحة عن كتابة الحديث وتدوينه.

كتابة الحديث النبوي:

مما لا شك فيه أن النظر إلى الأدلة القاطعة أن الكتابة كانت أحد العوامل في حفظ الحديث على الرغم مما وقع فيها من اختلاف الروايات وتباين الوجهات، حتى صنفت فيها التأليف في القديم والحديث.

أخرج البخاري^١ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا يكتب).

وفي سنن أبي داود ومسنند الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو^٢ قال: (وكنيت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش قالوا: أكتب كل شيء ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضى؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوماً بيده إلى فيه فقال: أكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق).

كذلك وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ مجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهده صلى الله عليه وسلم.

لكن عارض ذلك ما أخرجه مسلم وأحمد عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه). وقد اختلفت آراء العلماء في إزالة هذا التعارض مما لا نطيل به هنا.

والذي يهدي إليه النظر في هذه السألة أن الكتابة لا ينهى عنها لذاتها لأنها ليست من القضايا التعبديّة التي لا مجال للنظر فيها، ولأنها لو كانت محظورة لذاتها لما أمكن صدور الإذن بها لأحد من الناس كائناً من كان.

وعلى هذه فإنه لا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد، والعلة التي تصلح لذلك في اختيارنا هي خوف الانكباب على درس غير القرآن وترك القرآن اعتماداً على ذلك^٣، ذلك أننا تأملنا أقوال الصحابة الذين امتنعوا عن الكتابة وحظروها فإذا بنا نجدهم يصرحون بذلك: هذا أبو نضرة يقول قلنا لأبي سعيد: (لو كتبتم لنا، فإننا لا نحفظ قال: لا نكتبكم ولا نجعلها مصاحف. كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ عن نبيكم)^٤

١ في كتاب العلم (باب كتابة العلم) ج ١، ص ١٤٨، بشرح فتح الباري، والترمذي.

٢ ج ٥، ص ٤٠، أبو داود في العلم، ج ٣، ص ٣١٨، والمسنند، ج ٢، ص ٢٠٥.

٣ وقد وقع ذلك للأسف في هذا العصر لبعض المتصدرين في الحديث أنه ربما عرضت لبعضهم الآية من القرآن فلم يعرف أنها من كتاب الله تعالى.

٤ أخرجه الخطيب في تقييد العلم: ٣٦ وابن عبيد البر في جامعة: ١/٦٤.

فهذا أبو سعيد الخدري وهو راوي الحديث يفسر النهي عن الكتابة بأنه خشية أن يجعل الحديث موضع القرآن، وراوي الحديث أعلم بما روى كما يقرر العلماء.

وعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: (إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً.)^٥

وقد أعلن عمر هذا على ملاء من الصحابة رضوان الله عليهم وأقره، مما يدل على استقرار أمر هذه العلة في نفوسهم، ولذلك فإن هذا المعنى نقل عن جماعة من الصحابة كابن عباس^٦ وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري^٧ بل نقل ذلك ابن سيرين عن الصحابة فقال: كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب ورثوها.^٨

قال الخطيب في تقييد العلم^٩ (فقد ثبت أن كراهة الكتابة من الصدر الأول إنما هي لثلا يضاها بكتاب الله تعالى غيره أو يشتغل عن القرآن بسواه...).

من أجل ذلك نجد أن الكتابة التي أذن بها هي التي لا تتخذ طابع التدوين العام، أي لا تتخذ مرجعاً يتداول بين الصحابة، ولذلك لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحداً بكتابة الحديث كما أمر بكتابة القرآن، وإنما أذن لأفذاذ من الصحابة بذلك، ولم يكن الصحابة، رضوان الله عليهم يتداولون تلك الصحف من الحديث، كما أننا بالبحث والتتبع لم نجد في شيء من الروايات أن أحداً فعل ذلك، وإنما كانت تلك الصحف بين أيديهم بمثابة المذكرات، فلما انتشر علم القرآن وكثر حفظه وقرأه وأمن على علمه أن لا يفنى بكفالة المجتمع أو أن يلتبس به غيره لدى الناس أقبلت الأمة على تدوين الحديث تدويناً اتخذ صبغة العموم، وتداولت صحفه المكتوبة وذلك بأمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز.

وبناء على ذلك فإننا نرى أن تقييد الحديث مر بمرحلتين:

٥ أخرجه الخطيب في تقييد العلم: ص ٤٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم: ٦٤٥١، والروايات عن عمر في ذلك كثيرة.

٦ في تقييد العلم، ص ٤٣.

٧ المرجع السابق: ٥٦/٥٣ وجامع بيان العلم: ٦٧/٦٤/١.

٨ تقييد العلم: ٦١.

٩ المرجع السابق: ٥٧.

المرحلة الأولى: مرحلة جمع الحديث في صحف خاصة بمن يكتب دون أن تتداول بين الناس، وهذه بدأت منذ عهده صلى الله عليه وسلم ويأذنه.

المرحلة الثانية: الكتابة التي تقصد مرجعاً يعتمد عليه ويتداولها الناس، وهذه بدأت من القرن الثاني للهجرة، وكانت في كل من هاتين المرحلتين مجرد جمع للأحاديث في الصحف غالباً لا يراعى فيها تبويب أو ترتيب معين، ثم جاء دور التصنيف الذي اتخذ فيه الكتابة طابع التبويب والترتيب من منتصف القرن الثاني، وبلغ أوج ذروته في القرن الثالث المعروف بعصر التدوين.

وقد تناولت الكتابة في عهده صلى الله عليه وسلم قسماً كبيراً من الحديث يبلغ في مجموعته ما يضاهاه مصنفات كبيرة من المصنفات الحديثة، ومن أهم ما ورد كتابته من الحديث:

١- الصحيفة الصادقة: التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص، قال عبد الله بن عمرو: حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ألف مثل^{١١} وكان عبد الله يعتز بها يقول: (ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط)^{١١}، وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى حفيده عمرو بن شعيب. أخرج الإمام أحمد في مسند عبد الله بن عمرو من كتابة المسند قسماً كبيراً من أحاديث هذه الصحيفة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

٢- صحيفة علي بن أبي طالب: وهي صحيفة صغيرة تشتمل على العقل - أي مقادير الديات - وعلى أحكام فكاك الأسير.

أخرج نأها البخاري^{١٢} وغيره عن أبي جحيفة قال: قلت هل عندكم كتاب. قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

وغير ذلك كثير جداً يجعل الكتابة عنصراً هاماً ينضم إلى عوامل حفظ الحديث ويمكن لنا أن نقول: إن مجموع ما كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يقارب في مجموعته مقدار كتاب من كتب الحديث النبوي، وكان هذا المجموع مشتملاً على مهمات الأمور الدينية، وأحكام ومقادير شرعية تحتاج إلى الضبط

^{١٠} أسد الغابة: ٢٣٢/٣.

^{١١} بين الدارمي: ١٢٧/١. والوهط أرض وقفها أبوه عمرو في الطائف كان عبد الله يقوم برعايتها.

^{١٢} في العلم باب كتابة العلم: ٢٩/١.

بالكتابة، وكانت تلك نواة التدوين التي تمت واستمرت في النمو حتى انبثقت من أصلها الثابت فروعها السامقة في السماء.

تدرج تدوين الحديث إلى ظهور المسانيد:

وهكذا لما كان عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أحسن الخليفة الراشد الحكيم بالحاجة الماسة إلى تقييد العلم بالكتاب، فكتب إلى الآفاق وإلى علماء الأمصار يحض أهل العلم على كتابة الحديث.

أخرج البخاري في صحيحه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم: (أنظر ما كان من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء).

فكتب الزهري وأبو بكر بن عبد الرحمن وغيرهما ما في آفاقهما من الحديث، ولم يلبث التدوين المبوب أن انتشر، فجمعت الأحاديث في الجوامع والمصنفات، كجامع معمر بن راشد (١٥٤هـ)، وجامع سفيان الثوري (١٦١هـ)، وجامع سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)، وكمصنف عبد الرزاق (٢١١هـ)، ومصنف حماد بن سلمة (١٦٧هـ)، ووضع الإمام مالك كتابه (الموطأ) وهو أصح التأليف آنذاك، لكن أحاديثه قليلة قدرت بحمسمائة حديث، سددها بأقوال الصحابة والتابعين، وقلده كثير من الناس حتى بلغت الموطآت الأربعين، وعنى مالك بانتقاء أحاديث الموطأ، حتى قال الإمام الشافعي: (أصح كتاب بعد كتاب الله كتاب مالك).

وقد أخرجوا في هذه التأليف الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع، لأنهم قصدوا جمع الحديث للمحافظة عليه، لذلك توسعوا فذكروا في المسألة كل ما ورد فنقلوه بأسانيدهم إلى قائله.

ثم في رأس المائة الثالثة ارتأى العلماء أفراد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وتصنيفه مستقلاً عن أقوال الصحابة والتابعين والمرويات الموقوفة عليهم، فابتكروا لذلك (المسانيد)، جمعوا فيها الحديث النبوي مرتباً بحسب أسماء الصحابة، فالأحاديث التي تروى بالأسانيد عن أبي بكر مثلاً تجمع كلها وتروى بأسانيدها في مكان واحد تحت عنوان: (مسند أبي بكر) والأحاديث التي تروى عن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم تجمع كلها وتروى بأسانيدها في مكان واحد تحت عنوان (مسند عمر بن الخطاب) وهكذا إلى آخر الكتاب.

شروط الكتاب المسند:

من هذه اللوحة الوجيزة نستطيع أن نلحظ أن الغاية الأولى من الكتاب المسند هي جمع الأحاديث النبوية وحدها، حتى لا يمتزج بها شيء من غير الحديث النبوي. وعلى ذلك نتوصل إلى أن المحدث يشترط في الحديث الذي يودعه كتاب المسند أمين اثنين:

الأول: أن يكون الحديث مرفوعاً، أي منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فما كان غير مرفوع أي غير منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لا يورده، فلا يوردون في المسانيد أقوال الصحابة أو التابعين، وما شاكلها.

الثاني: أن يكون الحديث منقولاً بإسناده، فما لم يكن له سند لا يورده مصنف المسند، بينما توسع المصنفون قبل ذلك وذكروا في المصنفات والموطآت أشياء مستدة وهو الأكثر، وأشياء معلقة دون إسناد أحياناً.

لكن هل يشترط في الحديث حتى يصنف في المسند ويدون فيه أن يكون إسناده متصلاً، نعي أن يكون كل واحد من رواته سمع ممن فوقه، أو لا يشترط ذلك، بل يكفي أن يكون للحديث سند، ولو كان منقطعاً، أي سقط بعض رواته من السلسلة؟

إن الظاهر المتبادر من التسمية لا يوجب اتصال السند، بل يوجب أن يكون للحديث سند، ثم قد يكون السند متصلاً أي سمع كل واحد من رواته ممن فوقه، وقد يكون منقطعاً أي سقط بعض رواته من سلسلة الإسناد، لكن الحافظ الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة (٨٥٢هـ) صرح في كتابه القيم الموجز (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) بخلاف ذلك، فقد قال في تعريف الحديث المسند^{١٣} (والمسند في قول أهل الحديث: هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال. وقال: ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج عن كونه مسنداً، لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك).

ولنا على هذا ملاحظتان:

الأولى: أنه مزج بين الكتاب المسند، وتسمية الحديث المسند، وكل واحد منهما اصطلاح منفردة عن الآخر، فلا يلزم من ثبوت الشرط في الحديث المسند أن يكون ثابتاً في الكتاب المسند.

الثانية: أنا وجدنا في واقع المسانيد ما يدل على خلافه، فقد وجدنا في المسانيد أحاديث منقطة كثيرة، نسرد لك ما استخرجناه بتتبع مائتي حديث من أول مسند أحمد، وهي ذوات الأرقام: ٧، ١٨، ٢٧، ٣٧، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٨١، ٩٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٠، ١٩٣، ١٩٤.

هذه ثلاثون حديثاً منقطة في المسند في مائتي حديث، نبه العلامة أحمد شاكر على انقطاعها، ومنها ما هو ظاهر الانقطاع.

والخلاصة المستخرجة من كل ذلك: أن كتاب المسند واسع المحتوى، لا يقتصر على الحديث الصحيح والحسن، بل يخرج فيه الصحيح والحسن، والمتصل، والمنقطع، والضعيف، والشديد الضعف، كل بشرط أن يكون الحديث مروياً بسنده، ومرفوعاً أي منسوباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

استشكال رواية الحديث الضعيف:

وقد ثار في هذا العصر سؤال تكرر كثيراً على ألسنة المتعلمين في هذا الجيل يستشكل رواية الحديث الضعيف في كتب حديثية قيمة، جمعها وقام بتأليفها أئمة أجلة على غاية العلم بعلم الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه، ومقبوله من منحوه، فكيف لم ينقحوا الكتب التي جمعوا فيها الحديث، حتى تكون خالية من الحديث الضعيف، ويرتاح قارئ هذه الكتب من عناء كبير، ويذوق حلاوة اليقين وبرد الاطمئنان.

جواب هذا الإشكال:

ونمهد للجواب عن الإشكال بالتذكير بأمر مهم جداً، هو أن هذا الاستشكال لم يكن على القدر والحجم الذي هو عليه الآن، وذلك بسبب ما كان عليه المجتمع المسلم من الاهتمام بعلم الحديث وطلبه وبحث الإسناد ورواته، وكانوا في عصرهم هم الرواة، وكان المجتمع سليماً من آفة الأمية الدينية، وكانت مجالس العلم حافلة، حتى لقد كان المجلس يضم ألوفاً ضخمة من الطلبة يسمعون الحديث، فكان يسهل عليهم معرفة ما غمض، وتمييز صحيح الحديث من سقيم. ويعجبنا في هذا قول الإمام أبي عمرو بن الصلاح في مقدمة كتابه (علوم الحديث):^{١٤} : ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكنت علومه بجياهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله أهله، فلم يزلوا في انقراض، ولم يزل في اندراس حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شردمة قليلة

^{١٤} ص ٤/٣

العدد، ضعيفة العدد، لا تعني على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه عُفلاً^{١٥}، ولا تتعنى في تقييده بأكثر من كتابته عطلاً...^{١٦}

يقول ابن الصلاح هذا القول في عصر أخرج أمثاله من الأئمة الحفاظ، ثم أخرج من جاء بعده كالإمام النووي، والعراقي، والذهبي، وأمثالهم من الأعلام، فكيف يكون الحال في عصرنا الذي عدت فيه الإمامة الحقيقية، ولم يبق إلا رسوم ظاهرية، وكيف لا تكثر الإشكالات والشبهات مع فقد العلم والعلماء، وشر المصائب الجهل، والمرء عدو ما جهل. وشر من هذا الشر توهم الجاهل أنه من أهل العلم، بل ادّعاء بعض الأدعياء الإمامة في العلم وهو ممن لم يجاوز حدود ابتداء فهم العلم...

بعد هذا التمهيد فإننا نقول: إن هذا التوسع في الرواية حتى يشمل في بعض المصادر الأحاديث الصحيحة والضعيفة، له مزايا هامة في العلم والعمل، ضرورة الأحكام الشرعية قد تثبت بالأحاديث الحسنة، بل وبالضعيفة إذا تعددت طرقها، أو ساندتها قياس جلي، أو عرف عملي في عمود السلف.

وقد بين العلماء هذه الفوائد كالإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري في كتابه: (المدخل على معرفة كتاب الإكليل)،^{١٧} والإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة)^{١٨}.. وغيرهما، ونذكرها هنا هذه الفوائد بإيضاح مع ضميمة مما ظهر لنا بالدراسة:

أ) إن المحدثين في الصدر الأول ومنهم أصحاب المسانيد قصدوا حفظ السنة من الضياع فدونوا كل ما وقع لهم واجتهدوا في ذلك غاية الاجتهاد، وأوردوا الأحاديث بأسانيدها، فأحالوا القارئ على أسانيد الحديث، وكانوا في عهد علم وحفظ كما ذكرنا وكان الحديث في عهدهم على كل لسان لا يصعب تمييزه على طلابه، فكانوا في مأمن ومنأى من التلبيس والإيهام.. ثم قام الأئمة فنبهوا على الأحاديث الضعيفة، وبينوا درجة الضعف وسببه في كل حديث.

ب) معرفة أدلة المذاهب واختلافها في الاستدلال، فيورد الأئمة الأحاديث الضعيفة التي استدلت بها بعض العلماء مع بيان سقمها، لنزول الشبهة.

ت) بعض الأحاديث الضعيفة يصلح للاعتبار به، فإذا تقوت مثل هذه الأحاديث بورودها من وجه آخر مماثل لها أو أقوى منها ارتفع الحديث إلى الحسن، كما أن الحديث الضعيف الذي يصلح للاعتبار إذا

^{١٥} عُفلاً: جمع مغفل وهو السهم الذي لا علامة به، فإذا خرج في القرعة فهو كلا شيء وتعاد القرعة.

^{١٦} عطلاً: جمع عاطل من العطل، وهو الخلو عن الزينة والمراد ودون تحقيق.

^{١٧} ورقة: ٢٨٨ من المجموعة المخطوطة

١٨ ص ١٢/١٣

انضم إلى حديث صحيح يفيدُه مزيد قوة تنفع في الترجيح، فيذكر العلماء الأحاديث الضعيفة لما عسى أن تفيدَه في التقوية والترجيح.

ث) وأخيراً فإن معرفة الحديث الضعيف أهمية كبرى لدى العلماء من حيث الاحتجاج به، وتظهر هذه الفائدة من بيان أقاويلهم في العمل به، وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: لا يجوز العمل به مطلقاً، وهو منقول عن القاضي أبي بكر بن العربي.

المذهب الثاني: يعمل به مطلقاً ما لم يكن له معارض، وهو قول الإمام أحمد وأبي داود، وأنهما يريان أنه بهذا أقوى من رأي الرجال.

المذهب الثالث: العمل بالحديث الضعيف، في فضائل الأعمال، والمواعظ والآداب، وروايته في القصص والمناقب، وهو مذهب الجمهور، والعمل به مشروط بثلاثة مشروط، هي:

١- أن يكون الحديث الضعيف غير شديد الضعف، أما إذا كان الضعف بسبب الكذب أو التهمة به، أو بسبب فحش الغلط فإنه لا يلتفت إليه.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به من أصول الشريعة العامة.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.^{١٩}

أشهر كتب المسانيد:

إن كتب المسانيد كثيرة جداً تعز على الإحصاء والعد المحيظ، وذلك يرجع إلى اهتمام العلماء المحدثين الحفاظ بجمع الأحاديث على ترتيب المسند، منذ العهد الأول الذي عرف فيه وفي هذا يقول الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه هدى الساري مقدمة فتح الباري^{٢٠}

(إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وذلك على رأس المائتين: فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسنداً، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق

^{١٩} وقد توسعنا في دراسة المسألة في كتابنا (منهج النقد في علوم الحديث) ص ٢٩١-٢٩٦.

وانظر الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٣٣-١٣٤. وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٣. وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٩٦. وتوضيح الأفكار ج ٢. ص ١٠٩-١١٣. وتوجيه النظر ص ٢٨٩-٢٩٣. وقواعد التحديث ص ١١٧-١٢١. والأجوبة الفاضلة للكنوي ص ٣٦-٥٩ وغيرها.

^{٢٠} ج ١، ص ٤.

بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة) انتهى.

وقد ذكروا في المراجع جملة وافرة مما اشتهر من هذه المسانيد، فعدوا العشرات منها^{٢١} فما بالك بسواها مما لم يشتهر.

لكننا لا نستطيع التعريف بكل هذه المسانيد، بل نخص بالتعريف نخبة من أشهرها، وهي (المسند للإمام أحمد بن حنبل) و(المسند لأبي يعلى الموصلي) و (المسند لأبي بكر البرزنجي) و (المعجم الكبير للطبراني).

أ) المسند للإمام أحمد بن حنبل:

مؤلفه هو الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وإمام أهل السنة والحديث، ولد سنة ١٦٤م وتوفي سنة ٢٤١هـ. قال الإمام الشافعي: (خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل وأعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل). وقال إبراهيم الحري: (رأيت أحمد كأن الله جمع له على علم الأولين والآخرين). وقال الإمام أبو زرعة الرازي لعبد الله بن أحمد: (كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث).
كان الإمام أحمد غيوراً على السنة، شديد التأسّي بالسلف، وقد كان لموقفه العظيم من المعتزلة وقولهم بخلق القرآن أثر عظيم في سلامة الفكر الإسلامي واتجاهه. وحسبنا في هذا قول الإمام علي بن المديني: (إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة).^{٢٢}
صنف الإمام أحمد كتابه المسند ليكون مرجعاً للمسلمين وإماماً، وجعله مرتباً على أسماء الصابة الذين يروون الأحاديث كما هي طريقة المسانيد، فجاء كتاباً حافلاً كبيراً، يبلغ عدد أحاديثه مع المكرر ثلاثين ألفاً تقريباً، فيها الصحيح والحسن والضعيف، ومنها أحاديث يسيرة شديدة الضعف، حتى حكم على بعضها بعض المحدثين بالوضع، لكن الحافظ أبي الحجر ألف كتاباً سماه (القول المسددي الذب عن المسند) حقق فيه نفي الوضع عن الأحاديث التي أشرن إليها، وطهر من بحثه أن غالبها جيد، وأنه لا يتأتى القطع بالحكم بالوضع في شيء منها، بل ولا يكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك.^{٢٣}

^{٢١} انظر ذلك في الرسالة المستنطرة ومقدمة تحفة الأحوذى.

^{٢٢} تذكرة الحفاظ، ص ٤٣١/٤٣٢.

^{٢٣} تعجيل المنفعة ص ٦، وانظر تدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٠/١٠١.

ب) المسند لأبي يعلى الموصلي:

مؤلفه الإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، ولد سنة ٢١٠هـ، وارتحل في طلب الحديث وهو ابن خمس عشرة سنة، وعمّر وتفرد، ورحل إليه الناس، توفي سنة ٣٠٧هـ. وحضر جنازته خلق عظيم. أثنى العلماء على أبي يعلى ووصفوه بالحفظ والاتقان والدين والورع، قال الحاكم النيسابوري: كنت أرى علي الحافظ وهو شيخ الحاكم معجباً بأبي يعلى وإتقانه وحفظه لحديثه، حتى كان لا يخفى عليه إلا اليسير). قال الحاكم: (وهو ثقة مأمون).

ومسند أبي يعلى الذي نتكلم عنه هو المسند الكبير، وله مسند آخر صغير. والمسند الكبير مرجع ضخم حافل، يقارب في درجة أحاديثه المسند للإمام أحمد بن حنبل، قال فيه الحافظ محمد بن الفضل التميمي: (قرأت المسانيد كمسند العدني ومسند ابن منيع وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار).^{٢٤}

ت) المسند للحافظ أبي بكر البرزاني:

مؤلفه الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، المتوفي بالرملة سنة ٢٩٢هـ، صاحب الرحلات الكثيرة الواسعة لنشر العلم، حتى كثر تلامذته جداً، قال الإمام الذهبي: (ارتحل في آخر عمره إلى أصبهان، وإلى الشام، والنواحي ينشر علمه).^{٢٥} وللبرزاني مسندان: أحدهما صغير والآخر كبير. والمسند المشتهر له هو المسند الكبير، قال الكتاني:^{٢٦} (وهو المسمى بالسر الزاخر، بين فيه الصحيح من غيره)، قال العراقي: (ولم يفعل ذلك إلا قليلاً، إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث، ومتابعة غيره عليه) انتهى.

وقد يسأل سائل عن مكانة هذا الكتاب، خصوصاً وقد نقل الذهبي في تذكرة الحفاظ عن الدار قطني أنه قال: (ثقة يخطئ ويتكل على حفظه) انتهى.

والجواب: أن هذا اصطلاح خاص عند المحدثين في بعض الثقات الذين يعتمدون على كتبهم، قد يقع لهم الخطأ إذا حدثوا من حفظهم، وهذا لا يضر بقيمة الكتاب، لأن المصنف يعتمد فيه على ما كتبه عن

^{٢٤} تذكرة الحفاظ: ص ٧٠٧/٧١٨. وقارن بالرسالة المستطرفة: ص ٥٣/٥٤.

^{٢٥} تذكرة الحفاظ: ص ٦٥٤.

^{٢٦} محمد بن جعفر في الرسالة المستطرفة، ص ٥١.

الرواة الذين تلقى عنهم، ولم يزل العلماء يحتجون بما استوفى شروط القبول من مرويات البزار في مسنده، وينهلون فوائده من كلامه على الأحاديث وعلى الرجال، كما نراه في كتب رواة الحديث. ومن أمثلة ذلك: إبراهيم النخعي الإمام الفقيه، تكلموا في سماعه من أنس بن مالك فاستشهد الحافظ ابن حجر بكلام البزار، فقال: ^{٢٧} (وفي مسند البزار حديث لإبراهيم عن أنس، قال البزار: لا نعلم إبراهيم أسند عن أنس إلا هذا).

ث) المعجم الكبير للطبراني:

هو العلامة الحافظ الإمام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، مسند الدنيا، ولد سنة ٢٦٠هـ وتوفي سنة ٣٦٠هـ، وقد استكمل مائة عام وعشرة أشهر، وملاً حديثه البلاد، وصنف تصانيف كثيرة يطول سردها. قال ابن عقدة: (ما أعرف له نظيراً). ^{٢٨}

وللطبراني ثلاثة معاجم: الكبير والأوسط، والصغير، والأخير مرتبان على أسماء شيوخه بحسب حروف المعجم، والمعجم الصغير روى فيه كل شيخ من مشايخه حديثاً واحداً، فتجاوز عدد أحاديثه الألف، وهو عدد ضخمة يدل على توسعه في طلب الحديث، والرحلة لأجله في الآفاق.

وكتابه المعجم الكبير يسمى أيضاً (المسند)، لأنه مرتب على أسماء الصحابة، إلا أنه لم يذكر فيه حديث أبي هريرة، وكان ذلك لأنه أفرد بتصنيف خاص لطوله.

وقد بين الطبراني هدفه من كتابه هذا في مقدمته بياناً مفيداً جداً فقال: (هذا كتاب ألفناه، جامع لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء على حروف ألف، ب، ت، ث. بدأت فيه بالعشرة رضي الله عنهم ^{٢٩} لئلا يتقدمهم أحد غيرهم، خرجت عن كل واحد منهم حديثاً وحديثين وثلاثة، وأكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تقدم موته ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد

^{٢٧} في تهذيب التهذيب: ج ١، ص ١٧٨.

^{٢٨} تذكرة الحفاظ: ص ٩١٥.

^{٢٩} يعني المبشرين بالجنة: انظر نص كلامه في المعجم، ج ١، ص ٣، طبع بغداد.

الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أصحابه، وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل بعون الله ووفاته إن شاء الله وحده).

أهمية كتب المسانيد:

تحتل كتب المسانيد مكانة هامة بين مصادر الحديث النبوي وتختص بمزايا وفوائد ليست في غيرها من المصنفات الحديثية، نذكر طائفة من ذلك فيما يلي:

(أ) أن كتب المسانيد أسهمت بقسط كبير في حفظ الحديث النبوي، لما اشتملت عليه من الثروة الضخمة من الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وساعد على تحقيق ذلك توسع أصحاب المسانيد في شروطهم التي جمعوا الأحاديث تحت ظلها في هذا اللون من الكتب، كما أوضحنا من قبل.

(ب) إن كتب المسانيد قد سهلت عمل المحدثين في نقد الأحاديث لكونها اشترطت الرواية بالسند كما قلنا، وهذا شرط التزمه المحدثون في كل مصنفاتهم الأصلية، ولكن ترتيب الأحاديث على أسماء الصحابة يجمع طائفة كبيرة من الأحاديث بسند واحد في مكان واحد، مما يجعل البحث عن عدد من الصحابة مما يفيد في تقويته إذا كان يحتاج إلى تقوية.

(ت) التعرف على ما رواه كل صحابي من الروايات، لا على سبيل الإحاطة بل على سبيل التقريب كما هو الحال في المسانيد الكبيرة الضخمة، مثل مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى، والمعجم الكبير للطبراني، بل سجل لنا التاريخ محاولة على غاية من الأهمية في هذا الصدد قام بها إمام عظيم من أئمة المغرب العربي الإسلامي هو الإمام بقي بن مخلد الأندلسي القرطبي المتوفى سنة (٢٧٦هـ)، فقد جمع سنداً استقصى ما روي عن كل صحابي، ورتب مسند كل صحابي على أبواب الفقه، فجاء مرجعاً حافلاً ضخماً وفريداً، ليس لأحد مثله، حتى عول عليه المحدثون في عدد مرويات الصحابة، وإن كان قد فاته بعض أشياء لكن علمه ظل فريداً في بابه.

(ث) تسهيل الوصول إلى الحديث بواسطة معرفة رواية الصحابي، وهو نوع ولون من الفهرسة لا يجوز الغرض من أهميته، لا سيما في عصرنا الحالي الذي عني فيه الباحثون بفنون الفهرسات.

(ج) المساعدة على تحقيق نصوص الأحاديث، وذلك لأن المسانيد عمدة للحفاظ، اعتمد عليها الأئمة في كثير من مروياتهم في الكتب المصنفة على الأبواب والموضوعات فإن تقدم المسانيد الزمني في التأليف جعل بالإمكان مراجعة ما رواه أصحاب الكتب المبوبة على الموضوعات التي صنفت بعد ذلك، بعرضها على المسانيد، والتماس كثير من الفوائد في الروايات.

وهذا مثال رائع أذكره مما وقع لنا واحتاج فيه التحقيق إلى المسند، وهذا المثال هو حديث: أبي أيوب الأنصاري في رحلته إلى مصر لأجل حديث الستر على المسلم.

أخرج هذا الحديث الإمام أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفي سنة ٤٦٣ هـ في كتابه (الرحلة في طلب الحديث) وفي النسختين الخطيتين منه سقط، لا يستقيم المعنى بدونه، حتى لجأت في أثناء تحقيق الكتاب في بادئ الأمر إلى تقدير محذوف في الكلام، ثم بمراجعة الحديث في مسند الحميدي وقفت على النص بتمامه، فزال ما كان ملتبساً، واتضح المعنى.

وهذا هو نص الحديث نذكره ههنا لما فيه من إثارة الروح العلمية المجاهدة في سبيل العلم، مع تمييز السقط بوضعه بين حاصرتين.

أخبرنا أبو نعيم الحافظ، ثناء محمد بن أحمد بن الحسين، ثناء بشر بن موسى، ثناء الحميدي، ثناء سفيان، ثناء ابن جريج، قال سمعت أبا سعد الأعمى يحدث عطاء بن أبي رباح قال: (خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري، وهو أمير مصر، فأخبر به، فعجل فخرج إليه فعانقه وقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟)

قال: (حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغير عقبة) فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدلني على منزل عقبة، فأخبر عقبة به، فعجل فخرج إليه فعانقه وقال: (ما جاء بك يا أبا أيوب؟). فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، في: ستر المؤمن. قال: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من ستر مؤمناً على خربة ستره الله يوم القيامة) فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى رحلته فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر).^{٣٠}

٣٠ الرحلة في طلب العلم ص ١١٨/١٢٤، وأخرجه مطولاً أيضاً من طريق سفيان الحميدي في مسنده برقم ٣٨٤، وأخرجه الإمام أحمد مختصراً ج ٤ ص ١٥٣، وانظر ص ١٥٩، وأخرجه الخطيب مختصراً أيضاً من وجه آخر عن سفيان عن ابن جريج قال سمعت شيخاً من أهل المدينة يحدث عطاء بن أبي رباح أن أبا أيوب رحل إلى مصر... (في كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ورقة ٢٤٤). وفي سند الحديث مقال، وقد تقوى بوروده من طرق أخرى، وإن كان فيها مال لكنها تقوي الحديث ويرتقي بها إلى درجة الحديث الحسن. وانظر مزيداً من الطرق في مجمع الزوائد ج ١ ص ١٣٤، والأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة الموضوع السابق.

ح) إن نظام كتاب المسند يتيح فرصة سهلة ونادرة لدراسة حياة الصحابي واتجاهاته العلمية، أو إزالة إشكالات في حقه يصعب الوصول إلى حلها من مصادر أخرى، وهذه الجوانب هامة ظهرت الحاجة ماسة لها بشكل بارز في عصرنا الحالي، بسبب تهجم طوائف من أهل البدع، وأهل الضلال من الأجانب واتباعهم على بعض الصحابة الكرام رضي الله عنهم، متذرعين بما حوته كتب جمعت الغث والسمين، والصحيح والسقيم.

أذكر لذلك مثالين:

المثال الأول: الفتنة التي دبرها المنافقون ضد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وسار فيها أناس عاطفيون تأثروا بحملات الافتراءات المدبرة ضد هذا الخليفة المظلوم، الذي آثر أن يتحمل كل شيء كي لا تراق دماء المسلمين، بينما نجد في مسند الإمام أحمد بأسانيد هي أقوى من كل ما في كتب التاريخ ما يوضح الحقيقة، ويكشف زيف الادعاءات المختلفة ضد هذا الخليفة المظلوم رضي الله عنه.

المثال الثاني: موضوع عدالة الصحابة، فإن هذا الأمر ثابت بنصوص الكتاب والسنة، ودلالة الإجماع والمعقول، وقد خاض فيه أقوام بادعاءات وأوهام وتخرصات.

وقد لجأ بعض الباحثين السابقين إلى دراسة هذه القضية في ضوء الواقع الذي تنطق به رواياتهم، ولتحقيق هذا الغرض عمد إلى أحاديث بعض الصحابة الذين هم أكثر تعرضاً للنقد من قبل بعض الفئات، وهذا الباحث هو العلامة المحقق محمد بن الوزير اليماني، فقد تتبع أحاديث معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وبيّن بسرد الأحاديث التي رووها أنهم لم ينفردوا بما يخالف ما ثبت عن غيرهم من الصحابة في موضوع ما، بل إنهم لم يرووا شيئاً يؤيد مواقفهم السياسية، وأثبت التتبع المذكور في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم).^{٣١}

ثم أثبت ذلك بعده واعتمده واحتج به إمام من الشيعة الزيدية هو محمد بن إسماعيل الصنعاني، في كتابه الكبير في أصول الحديث: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار^{٣٢}

٣١ ج ٢، ص ١١٣/١٢٩.

٣٢ ج ٢، ص ٤٥٣/٤٦٣.

وهكذا أفاد التصنيف المسند تسهيل فائد هامة جداً للعالم، كان من العسير الوصول إليها من طريق غيره، وإن هذا البحث في الواقع ليس قاصراً على هؤلاء الصحابة بل قد شمل به المحدثون غيرهم من الصحابة أيضاً.

يقول العلامة المحدث عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه: الأنوار الكاشفة^{٣٣} (إن أئمة الحديث اعتمدوا فيمن يمكن التشكك في عدالته من الصحابة اعتبار ما ثبت أنهم حدثوا به عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر عنه، وعرضوها على الكتاب والسنة وعلى رواية غيرهم مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم^{٣٤}، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التهمة، بل وجدوا عامة ما رووه قد رواه غيرهم من الصحابة ممن لا تتجه إليه التهمة، أو جاء في الشريعة ما معناه أو ما يشهد له)^{٣٥}

خدمة كتب المسانيد:

لهذه الأهمية العلمية والمكانة التي احتلتها كتب المسانيد، كانت المسانيد موضع اعتناء كبير من العلماء، ومحل اهتمامهم، وكان أول ما ظهر من عنايتهم حفظها عن ظهر قلب، وذلك لأنها بتوسعها تروي ما لا يروي غيرها، حتى صار الحافظ الذي يحفظ المسانيد يتميز على غيره بالإحاطة بعلم وفوائد لا توجد عند غيره، لأن ترتيب المسانيد على أسماء الصحابة يجعل من الصعب التوصل إلى الحديث عن طريق تقليب الأوراق والصفحات، ولا يزال الحفظ أساساً لتكوين الملكة العلمية المتألقة، لأنه يسعف ما لا يسعف التصنيف مهما تيسرت سبيل فوائده، كما أن الحافظ يستطيع أن يستنبط فوائد ومعارف لا تحصل بطريق آخر.

لكن الحاجة تمس إلى تسهيل جني هذه الفوائد بغير طريق الحفظ، الذي يطول زمان الوصول إليه، وقد يعز تحصيله، ومن هنا فقد قدم علماؤنا أجزل الله ثوبتهم للمسانيد خدمات علمية جلييلة ومتنوعة، تكفل تسهيل الإفادة من المسانيد وتحصيل زيد فوائدها، نلخص بيان طائفة منها فيما يلي:

٣٣ ص ٢٧١.

٣٤ أي نزعاتهم السياسية في الخلاف بين علي ومعاوية.

٣٥ وأضيف إلى ذلك ما أدى بي إليه البحث فاشهد أنه من خلال استقراي لألوف تراجم الرواة والمرويات الضعيفة التي ذكرت في كتب الضعفاء فإنه لم يوجد حديث قط يحكم فيه بما يخل بهذا المبدأ عن الصحابة بصورة ما.

وأما ما قد يتوهم من أثر الخلافات السياسية التي شجرت بين الصحابة رضوان الله عليهم فإن التحقيق يدل على أنها لم تتجاوز موضوعها فيما بينهم، لأنها في الواقع ذات ملابسات خفية دقيقة أدت إلى شيء قط، فهذه الأحاديث المروية عن مخالفني سيدنا علي لا يوجد فيها شيء خالفوا غيرهم من الصحابة فيه، بل ليس فيها ما يقوي موقفهم في خلافهم مع الإمام علي رضي الله تعالى عنه.

أولاً- استخراج زوائد المسانيد:

وإيداعها مؤلفات خاصة معروفة بكتب الزوائد.

وكتب الزوائد هي كتب مصنفة على أبواب الموضوعات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديث كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين.

وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد، وعنوا فيها بزوائد المسانيد، وتفننوا في هذا اللون من التصنيف فجمعوا في كتاب زوائد مسند معين زادت على الكتب الستة، مثل زوائد مسند البزار للهيثمي.^{٣٦}

كما جمعوا زوائد عدد من المسانيد الهامة الجامعة في كتب خاصة، ونذكر من هذا النوع هذه المراجع الهامة:

أ- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

للإمام الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفي سنة ٨٠٧هـ. جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مصادر هامة وهي: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند أبي بكر البزار، والمعجم الكبير للطبراني، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير كلاهما للطبراني أيضاً، فجاء مرجعاً حافلاً في عشرة أجزاء، بين فيه رتبة كل حديث من حيث القبول والرد، فكملت فائدته بهذا البيان البالغ الأهمية، حتى قالوا: (هو من أنفع كتب الحديث بل لم يوجد مثله كتاب، ولا صنف نظيره في هذا الباب).^{٣٧}

ب- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد وهي: لأبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأضاف زيادات من مسند أبي يعلى، ومسند إسحاق بن راهويه، ليست في مجمع الزوائد.^{٣٨}

وقد طبع هذا الكتاب القيم بتحقيق متقن للمحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي فسح الله في مدته، لكنه اعتمد على نسخة مجردة من الأسانيد، وسيعيده المحقق على نسخة مسندة، ولا يخفى ما في ذلك من الأهمية والفائدة.

٣٦ حققه محدث الديار الهندية الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

٣٧ الرسالة المستطرفة: ص ١٢٩.

٣٨ كما أفصح في تقديم الكتاب: ص ٤.

ت- اتحاف المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة:

صنفه المحدث الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر الكناي البوصيري، المتوفي بالقاهرة سنة ٨٤٠ هـ.

جمع في هذا الكتاب زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهذه المسانيد هي: لأبي داود الطيالسي، وأبي بكر الحميدي، ومسدد بن مسرهد، ويحيى بن أبي عمر العديني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

ثانياً- ترتيب المسانيد:

وهو عمل جليل يحتفظ بأحاديث الكتاب المسند، لكن يعيد ترتيبها ويجمعها على وفق ترتيب الموضوعات، ونذكر من هذا العمل كتابين:

أ) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:

قام بعمل هذا الكتاب عالم فاضل معاصر، هو العلامة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا رحمه الله وأعلى مقامه في جنان النعيم، رتب مسند الإمام أحمد بن حنبل على الأبواب، وجرد الأحاديث من أسانيدها، ثم جعل كل الأحاديث التي تتبع موضوعاً مجموعة في باب يناسبها، فما كان في الإيمان خرج في الإيمان، وما كان في الصلاة جعله في الصلاة.

وهكذا سهل الاطلاع على أحاديث المسند بعد أن كان معوزاً، ولا سيما ما إذا كان الحديث من مرويات صحابي مكثر من الرواية، فإن استخراجها من المسند صعب، لأنه يتطلب النظر في كل مسند الصحابي الذي يروي الحديث المطلوب.

ثم صنف الشيخ البنا شرحاً على هذا الترتيب سماه: (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) ذكر فيه سند كل حديث وتخريجه، وتكلم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، وشرح مفردات واستنباط فوائد، يوجز أحياناً ويتوسع أحياناً، لكن الشرح لم يكمل، بل اخترمت المنية الشيخ وقد طبع واحداً وعشرين جزءاً، وقد شرع فضيلة أستاذنا العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبد الوهاب البحيري أمتع الله به بإكمال هذا الشرح وبلغ نهاية الجزء الثاني والعشرين، ثم عاقت ظروف سفر وعوائق ومرض عن متابعة العمل يسره الله له.

ب) منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي لأبي داود:

قام بعمله الشيخ البنا أيضاً، رتب فيه على الأبواب أحاديث مسند كبير هو مسند أبي داود الطيالسي، والكتاب مطوع في مجلدين.

ثالثاً: الإخراج المحقق:

منذ وجدت الطباعة تسهل بها من خدمة الكتاب ما لم يكن متيسراً من قبل من حسن ترتيب، وتحقيق وإخراج، ثم فهرسة متنوعة شاملة.

وقد قام من علماء العصر بخدمة على أعلى مستوى في الإخراج المتكامل لأشهر مسند في الدنيا، وهو الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، فقد اعتنى بتحقيق كتاب المسند للإمام أحمد ورقم أحاديثه ترقيماً مسلسلاً من أول الكتاب إلى آخره، وخرج أحاديثه وتكلم عليها تصحيحاً وتضعيفاً، وشرح متون الأحاديث شرحاً موجزاً، وجعل لكل جزء فهرس، منها فهرس للأحاديث على الأبواب، وشرح يعد فهرس مفردة شاملة للكتاب كله في تأليف خاص أسماه (مقاليد الكنوز) وهي تسمية لاثقة بهذا العمل الكبير، غير أن الشيخ أحمد شاكر لم يكمل العمل، بل انتهى إلى ما يقارب الثلث وحالت المنية دون بلوغ الأمنية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث نذكر بأهمية كتب المسانيد، والآثار الجليلة التي قدمتها للحديث النبوي الشريف، ونتقدم بهذه التوصيات:

١- الاهتمام البالغ بإخراج المسانيد الهامة وإحيائها، باستخراج مخطوطاتها وتحقيقها على أصول التحقيق العلمي والتعليق عليها، ثم فهرستها بما يكمل فوائدها، ويسهل سبل الإفادة بها. وقد وفقني الله تعالى لتصوير مخطوطات لبعض المسانيد أرجوه سبحانه التيسير لتحقيق هذا الغرض بفضله وكرمه.

٢- أود هنا في هذا الموقف أن أعلن عن فائدة هامة تضمنها عمل الشيخ البنا في ترتيبه للمسند، مهيباً بالخبرات والإمكانات العلمية أن تسعى للمحافظة عليها. فقد أوقفني فضيلة أستاذنا الشيخ محمد عبد الوهاب البحيري على قطعة من الفتح الرباني مخطوطة وفيها رقم الجزء والصحيفة من المسند بجانب كل حديث، لكن هذا غير موجود في المتن المطبوع من ترتيب المسند ولا شرحه.

٣- التذكير بالنسخة الخطية المسندة من كتاب (المطالب العالية) ورجاء ممن يعينهم الأمر الاتصال بفضيلة العلامة محدث ديار الهند للمساعدة على إخراج الكتاب محققاً على تلك النسخة.

٤ - كذلك أوجه النداء لاستكمال العمل العلمي الذي خدم به مسند الإمام أحمد، في ضوء العمل الموجود حالياً، وفي ضوء الانتقادات والدراسات التي أجريت عليه وأرسل كثير منها إلى الشيخ أحمد شاكراً، ونشر أشياء منها في أواخر بعض أجزاء المسند.

وأخيراً أرجو الله تبارك وتعالى أن يوفق لتحقيق هذه الغايات الكبيرة والأهداف الجليلة، بما يقر أعين العلماء، وأعين المسلمين الغيورين على الحديث النبوي والمتعلقين بالسنة النبوية المطهرة رواية ودراية، ومنهاج حياة، وسبيل حضارة.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

بحث مقدم إلى ملتقى الفكر الإسلامي المنعقد في الجزائر

في الفترة من ٦ إلى ١٢ شوال ١٤٠٢ هـ الموافق لـ ٧/٢٧ إلى ٣/٨/١٩٨٢ م.

